

وقال جمهور الفقهاء والمفسرين: فرضهما الغسل .

وجبة القائلين بالمسح قراءة الجر ، فانها تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرؤوس فكما يجب المسح فيها يجب المسح على الأرجل .  
وقول من قال : ان الواجب فى الأرجل الغسل - وانما جرت على الجوار - باطل من وجوه :

أولها - أن الجر على الجوار محدود من اللحن الذى قد يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تزييه عنه .  
وثانيها - أن الجر انما يصرار اليه حيث حصل الأمن من الالتباس ، وفى الآية الأمن من الالتباس غير حاصل .  
وثالثها - أن الجر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب .

ومن العلماء من ردوا قراءة النصب الى قراءة الجر ، فقالوا : انها تقتضى المسح أيضا ، لأن العطف حينئذ على الرؤوس لقريه فيتشركان فى الحكم ، وهذا مذهب مشهور للنخاعة

ثم قال الامام (٢٨) : واعلم انه لا يمكن الجواب عن هذا الامن وجهين :

الأول - أن الأخبار الكثيرة وردت بايجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل اقرب الى الاحتياط ، فوجب المصير اليه ، وعلى هذا يجب القطع بأن غسل الأرجل يقوم مقام مسحها .

والثانى - أن فرض الأرجل محدود الى الكعبين ، والتحديد انما جاء فى الغسل لا فى المسح .

والقراءتان متواترتان باجماع الفريقين بل باطباق اهل الاسلام

(٢٨) يعنى : الفخر الرازى ، وانظر التفسير الكبير ١٠ : ١٥٤ ، ١٥٥ .